الفندقة في الجزائر بين القطاعين العام والخاص

دراسة إحصائية من منظور حساب الإنتاج وحساب الاستغلال

شعوبي محمود فوزي – جامعة ورقلة
كماسي محمد الأمين – جامعة ورقلة

ملخص : شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1988 إصلاحات جذرية وعميقة مست كل القطاعات تمثلت هذه الإصلاحات في استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورة لزيادة كفاءتها، ثم اعتماد برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي، ثم اتفاق سنة 1994 حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإنعاش الاقتصاد الوطني. وقد كان لهذه الإصلاحات الأثر على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أهمها بروز – إلى جانب القطاع العام– قطاع خاص ينشط في جل الميادين. نحاول في هذا البحث معرفة حالة قطاع الفنادق و المقاهي والمطاعم في الجزائر من خلال تتبع سلوك مساهمة كل من القطاعين الخاص و العام في متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة من 1989 إلى .. 2001.

الكلمات المفتاح : حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، التمييز، دالة التنقيط للمؤسسات الفندقية.

تمهيد : يتميز عالمنا المعاصر بانفتاح الحدود وعولمة الاقتصاد، والجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية تواجه تحديات ورهانات تضع قيودا صارمة على سير ونمو اقتصادها الذي عرف إصلاحات هيكلية تحت مظلة صندوق النقد الدولي. لم يكن قطاع الخدمات بمنأى عن تلك الإصلاحات التي كانت من بين أهدافها رفع كفاءة وأداء النشاط الاقتصادي عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص. وسوف نناقش جملة من التساؤلات نصوغها على النحو التالي:

ما مدى تميز مؤسسات القطاع الخاص في أداها مقارنة بمؤسسات القطاع العام من منظور المساهمة في تشكيل متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال؟ وما هو شكل تطور كل قطاع.

هذه التساؤل تقودنا إلى صياغة الفرضية التالية :

يساهم القطاع الخاص في تشكيل مجمعات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال بنسبة أكبر من تلك التي يساهم بها القطاع العام.

يهتم هذا البحث بدراسة قطاع الفنادق والمقاهي و المطاعم ويهدف إلى معرفة مدى وجود فروقات ودرجة دلالة هذه الفروقات بين القطاعين الخاص و العام، وكذا تحديد الاتجاه العام لتطور كل قطاع وآفاق هذا التطور. تم إجراء هذا البحث في إطار زمني يمتد من سنة 1989 إلى 2001. أي 26 سنة (مشاهدة) مقسمة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم 13 مشاهدة ($n_1 = 13$) تمثل النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في المجموع أما الثانية فتضم 13 مشاهدة ($n_2 = 13$) وتمثل النسب المئوية لمساهمة القطاع العام في المجموع.

الجدول رقم (01) – متغيرات البحث

% للمساهمة في مجموع	القطاع الخاص	القطاع العام
الإنتاج الداخلي الخام	PPB	EPB
الاستهلاكات الوسيطة	PCI	ECI
القيمة المضافة	PVA	EVA
استهلاكات الأصول الثابتة	PCFF	ECFF
الدخل الداخلي	PRI	ERI
الضرائب المتعلقة بالإنتاج	PILP	EILP
تعويض الأجراء	PRS	ERS
الفائض الصافي للاستغلال	PENE	EENE

أولا : الأسلوب المستخدم في التحليل :

نستخدم لمعالجة هذا الموضوع طريقة التحليل العاملي المميز : Analyse factorielle discriminante. و تهدف طريقة التحليل العاملي المميز إلى[1] :

- قياس جودة الأنماط التي يمكن أن تكون عليها المتغيرة التابعة.
- تعيين Affectation أي تصنيف المشاهدة (فرد) الجديدة التي تظهر في العينة في المجموعة الجزئية الأقرب إليها.
- تحديد مجموعة المتغيرات الكمية المفسرة التي لها المقدرة أكثر على تحقيق التمايز بين مختلف أنماط المتغيرة التابعة.
- والفكرة الأساسية التي يتم على أساسها تصنيف المفردات في هذه المجموعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي مجموعة أقل ما يمكن وأن يكون التشتت بين المجموعات أكبر ما يمكن.

ثانيا : قياس التمايز بين القطاع الخاص والقطاع العام :

II–1 نتائج معالجة متغيرات الدراسة :

نستخدم إحصاءة F-Fisher الجزئية في اختبار مدى وجود فروقات بين متوسطات المتغيرات في القطاعين ويكون الفرق معنوي إذا كانت إحصاءة F-Fisher الجزئية المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجات حرية (1 ، 24). فتكون الفرضية H_0 : $\overline{X_1} = \overline{X_2}$ ضد الفرضية البديلة : H_1 $\overline{X_1} \neq \overline{X_2}$ حيث قيمة F-Fisher المجدولة هي $F_t(0.05,1,24) = 4.26$ وأن $\overline{X_1}$ تمثل متوسط المتغيرة المدروسة في القطاع الخاص و $\overline{X_2}$ تمثل متوسط المتغيرة المدروسة في القطاع العام.

ويتخذ القرار كما يلي :

- إذا كان $F_t < F_c$ يتم رفض الفرضية H_0 وقبول H_1 أي يوجد فرق بين $\overline{X_2}$ و $\overline{X_1}$ وسيكون هذا الفرق لصالح الأكبر.
- أما إذا كان $F_t > F_c$ فإنه لا يوجد فرق بين $\overline{X_2}$ و $\overline{X_1}$.

1– بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 22127.75$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الخام وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

2 – بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 2946.36$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الاستهلاكات الوسيطة لصالح القطاع الخاص.

3–بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 11460.80$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة لصالح القطاع الخاص.

4– بما أن $F_t = 4.26 > F_c = 0.07$ فإنه يتم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي اهتلاك الأصول الثابتة. أي أن هذه المتغيرة لا تساهم في تميز كل من القطاع العام والقطاع الخاص بمفردها.

5– بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 8676.48$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي تعويضات الأجراء وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

6– بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 1285.73$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

7– بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 1327.19$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الدخل الداخلي وهذا الفرق لصالح القطاع الخاص.

8– بما أن $F_t = 4.26 < F_c = 22292.21$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط النسب المئوية لمساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الفائض الصافي للاستغلال لصالح القطاع الخاص.

نستخلص مما سبق أن كل المتغيرات تساهم في التمييز بين كل من القطاعين العام والخاص، ماعدا تلك المتعلقة باستهلاك الأصول الثابتة التي لا تساهم بمفردها في هذا التمييز.

II–2 مدى مساهمة متغيرات الدراسة مجتمعة في تمييز القطاع الخاص عن القطاع العام :

تعطي المعالجة الإحصائية النتائج التالية :

أ–القيم الذاتية : بما أن عدد المجموعات التي تم تصنيفها هو 02 فإن عدد المحاور العاملية المميزة هو محور واحد، وعليه لدينا قيمة ذاتية واحدة بلغت 9997.34 وهي تمثل التشتت على المحور العاملي. أما نسبة العطالة[2] فبلغت 100 %.

ب – **إحصاءة Pseudo-F[3]** :

بلغت قيمة هذه الإحصاءة 239936.19، كما بلغ احتمال قبول الفرضية الصفرية H_0 القيمة الصفر، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ويفسر هذا بأن متغيرات البحث مجتمعة تميز القطاعين العام والخاص باحتمال 100 %.

بالنسبة لمركزي ثقل المجموعتين : نجد فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى G01 (القطاع الخاص) على المحور العاملي هي: 0.9999، وأن فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية G02 (القطاع العام) على المحور العاملي هي: 0.9999، ومنه فإن المسافة بمفهوم MAHALANOBIS[4] هي: D = 1.9999 ، أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100 % .

ج– دالة التنقيط : وهي كالتالي :

```
Z=-0.184*PB+0.096*CI+1.325*VA-0.004*CFF-
  1.834*RI+0.091*ILP+0.135*RS+1.374*ENE
```

حيث أن المتغيرات في هذه الدالة تعبر عن نسب مئوية وأنها متغيرات مركزة ومختصرة، تستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ بمدى تجانس أو عدم تجانس أداء القطاعين الخاص والعام. وتستخدم كذلك للتخطيط ولاتخاذ القرارات بخصوص دعم أو التخلي عن هذه السياسة أو تلك نتيجة اتخاذ قرارات بخصوص مستويات المتغيرات المستقلة المرغوبة. تمثل معاملات هذه المتغيرات في هذه الدالة المعاملات الحدية، ونجد أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب المئوية للإنتاج الخام و اهتلاك الأصول الثابتة والدخل الداخلي في حين أنها تتناسب طرديا مع باقي المتغيرات.

ثالثا : تحليل شكل تطور القطاعين محل الدراسة :

نستخدم لهذا الغرض الأشكال البيانية (أنظر الملحق)المعبرة عن شكل تطور متغيرات البحث معتمدين في التحليل على بعض مقاييس النزعة المركزية والتشتت.

1. تطور نسب المساهمة في مجموع الإنتاج الخام :

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في المجموع كانت في تزايد مستمر، وقد تراوحت بين 87,66 % و 91,01 % ، بمتوسط يقدر ب 89,15 %وانحراف معياري 1,34، كما نلاحظ أن معامل الاختلاف يساوي 1,50 % وهو ضعيف جدا مما يعني وجود تجانس كبير[5] في توزيع قيم المشاهدات حول القيمة المتوسطة. أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فنلاحظ أن النسب في تناقص مستمر، حيث تراوحت بين 13,29 % و 8,99 % بمتوسط مقداره 10,85 % وانحراف معياري 1,34 وقد بلغ معامل الاختلاف 12,35 % مما يعني أن توزع المشاهدات حول المتوسط الحسابي كان متجانسا إلا أنه بدرجة أقل من السلسلة السابقة.

2. تطور نسب المساهمة في مجموع الاستهلاك الوسيط:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الاستهلاك الوسيط الذي يمثل مدخلات أو مستلزمات الإنتاج في تناقص، وقد تراوحت هذه النسب بين 79,43 % و 91,32 % ، بمتوسط يقدر ب 78,78 % وانحراف معياري 3,55، أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام فنلاحظ أن النسب في تزايد مستمر، حيث تراوحت بين 20,57 % و 8,68 % بمتوسط مقداره 12,22 % وانحراف معياري 3,55 وقد بلغ معامل الاختلاف 29,05 % الذي يعكس عدم تجانس توزع المشاهدات حول المتوسط الحسابي.

3. تطور نسب المساهمة في مجموع القيمة المضافة :

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع القيمة المضافة المولدة في القطاع المدروس في تطور منتظم، حيث تراوحت هذه النسب بين 85,05 % و 90,94 % ، بمتوسط يقدر ب 89,35 % وانحراف معياري 1,87، أي أن معامل الاختلاف يساوي 2.09 مما يعكس التجانس الكبير في توزع النسب حول المتوسط. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع القيمة المضافة فنلاحظ أنها في تناقص، حيث تراوحت بين 14,94 % و 10,65 % أما معامل الاختلاف 17,56 % وهي نسبة معتبرة تعكس عدم التجانس في توزع النسب حول المتوسط.

4. تطور نسب المساهمة في مجموع استهلاك الأصول الثابتة: نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع استهلاك الأصول الثابتة في تذبذب مستمر، حيث تراوحت هذه النسب بين 24 % و % 70,79، بمتوسط يقدر ب 50,64 % وانحراف معياري 12,64، ويعكس معامل الاختلاف الذي بلغ 25.36 هذا التذبذب في السلوك. نفس التحليل ينطبق على النسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع استهلاك الأصول الثابتة.

5. تطور نسب المساهمة في مجموع الدخل الداخلي :

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الدخل الداخلي في تطور مستمر، حيث تراوحت هذه النسب بين 87,15 % و 95,17 % ، بمتوسط يقدر ب 92,22 % وانحراف معياري 2.31، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 2,50. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الدخل الداخلي فكانت في تناقص مستمر، فقد تراوحت النسب بين 4,83 % و 12,85 % أما معامل الاختلاف 29,69 % وهو ما يعني عدم التجانس في توزع النسب حول المتوسط الحسابي.

6. تطور نسب المساهمة في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج في تزايد مستمر، إلا أننا نلاحظ أن الزيادة المفاجئة لهذه النسبة بين سنتي 1991 و 1992 (انتقلت من

80,29%إلى 89,56 %) وبالرغم من ذلك يبلغ معامل الاختلاف قيمة 6,28 %. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج فنلاحظ تناقص هذه النسب خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت النسب بين 6,08 % و 20,51 % بمتوسط حسابي 10,51 % ومعامل اختلاف 53,47 % مما يعني عدم تجانس في توزع النسب حول المتوسط الحسابي.

7. تطور نسب المساهمة في مجموع تعويضات الأجراء:
نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع تعويضات الأجراء انقسمت إلى مرحلتين : المرحلة الأولى هي الفترة الممتدة بين 1989 – 1992 حيث انخفضت النسبة من72,95 % إلى 64,56 %، أما المرحلة الثانية فهي الفترة الممتدة بين 1993 – 2001 حيث تراوحت النسبة بين 68 % و 76,03 % ، بمتوسط يقدر ب 72,89 %وانحراف معياري 3.20، أما معامل الاختلاف فقد بلغ 4,39 (تجانس توزع المشاهدات حول متوسط النسب). أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع تعويضات الأجراء فقد انقسمت هي الأخرى إلى مرحلتين : مرحلة 1989-1992 ارتفعت فيها النسب من 27,05 إلى 35,44 أما المرحلة الثانية فهي الفترة الممتدة بين 1993-2001 تراوحت فيها النسب بين 31,44% و 27,90 % بمتوسط يقدر بـ 27.11 % أما معامل الاختلاف 11,80 % (أقل تجانسا من السلسلة السابقة).

8. تطور نسب المساهمة في مجموع الفائض الإجمالي للاستغلال : نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 أن النسب المئوية لمساهمة القطاع الخاص في مجموع الفائض الصافي للاستغلال في تزايد مستمر، حيث تراوحت بين 97,22 % و % 102,66 بمتوسط يقدر بـ99,96 % وانحراف معياري يقدر بـ 1,71 %. أما بالنسبة للنسب المئوية لمساهمة القطاع العام في مجموع الفائض الصافي للاستغلال فنلاحظ أن هذه النسب كانت في تناقص، فقد تراوحت النسب بين 2,66 % و % 2,78.

نستخلص من تحليل هذه النسب أن القطاع الخاص كان أكثر مساهمة في تشكيل مجمعات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال من القطاع العام، وهو ما يثبت صحة الفرضية المتبناة في هذا البحث.

رابعا : تحديد الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة :

تم اعتماد أسلوب الاستيفاء الخارجي EXTAPOLATION المبني على تقدير معالم كثيرات الحدود[6] من الدرجة الثالثة في المتغيرة T المعبرة عن الزمن، لتحديد الشكل الذي تتطور به قيم متغيرات هذا البحث،

بالنسبة لمتوسط الإنتاج الخام : نجد المعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$PBP=0.0079*T^3-0.2331*T+2.0129*T+84.685$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$PBE=-0.0079*T^3+0.2331*T^2-2.0129*T+15.315$$
$$R^2= 57.9\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الاستهلاكات الوسيطة : نجد لمعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$CIP=-0.0107*T^3+0.1475*T^2-0.8557*T+91.321$$
$$R^2= 58.88\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$CIE = 0.0107*T^3-0.1475*T^2+0.8557*T+8.6789$$
$$R^2= 86.46\ \%$$

بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$VAP=0.0155*T^3-0.4052*T^2+3.3144*T + 81.827$$
$$R^2= 81.54\%$$

ب–بالنسبة للقطاع العام :

$$VAE=-0.0155*T^3+0.4052*T^2-3.3144*T+18.173$$
$$R^2= 81.54\%$$

بالنسبة لمتوسط اهتلاك الأصول الثابتة : نجد المعادلات التالية

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$CFFP=0.0355*T^3-1.2596*T^2+11.505*T +26.807$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$CFFE=-0.0355*T^3+1.2596*T^2-11.505*T+73.146$$
$$R^2= 28.07\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الدخل الداخلي : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$RIP= 0.0154*T^3-0.3922*T^2+3.3194*T +83.903$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$RIE=-0.0154*T^3+0.3922*T^2-3.3194*T +16.097$$
$$R^2= 85.76\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$ILPP=0.0121*T^3-0.4751*T^2+5.6962*T+71.842$$
$$R^2= 87.61\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$ILPE=-0.0121*T^3+0.4751*T^2-5.6962*T+16.097$$
$$R^2= 87.61\ \%$$

بالنسبة لمتوسط تعويضات الأجراء : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$RSP=-0.0381*T^3+0.8002*T^2-4.3372*T+77.104$$
$$R^2= 38.82\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$RSE=0.0381*T^3-0.8002*T^2+4.3372*T+22.896$$
$$R^2= 38.82\ \%$$

بالنسبة لمتوسط الفائض الصافي للاستغلال : نجد المعادلات التالية :

– بالنسبة للقطاع الخاص :

$$ENEP=0.0181*T^3-0.38558*T^2+2.5847*T+94.658$$
$$R^2= 63.65\ \%$$

– بالنسبة للقطاع العام :

$$ENEE=-0.0181*T^3+0.38558*T^2-2.5847*T+5.342$$
$$R^2= 63.65\ \%$$

خامسا : لاختبار مدى استقرار النتائج الواردة في الفقرات السابقة تم إجراء عملية تنبؤ لأربع سنوات لاحقة (2002-2005) وذلك باستخدام النماذج المقدرة أعلاه، واستخدمت هذه المقدرات في إعادة اختبار فرضية البحث، وكانت النتائج مؤكدة. حيث أن

– دالة التنقيط المقدرة :

$$Z = -0.0004*PB - 0.7895*CI + 1.4636*VA + 0.2191*CFF + 0.4929*RI - 0.1227*ILP + 0.2097*RS + 0.0004*ENE$$

– إحصاءة **Psudo-F** المقدرة : 59984.05

– مسافة **MAHALANOBIS** المقدرة 1.9932

– نسبة جودة التصنيف المقدرة بلغت 100**%**

نتائج الدراسة :

نخلص من خلال نتائج المعالجة السابقة إلى ما يلي :

1– أن هناك فرق معنوي لصالح القطاع الخاص في جميع المتغيرات (باستثناء متغير استهلاك الأصول الثابتة CFF) كما أن هذه النسب المئوية كانت في تناقص في القطاع العام وفي تزايد في القطاع الخاص وهذا خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس آثار الإصلاحات التي تمت على قطاعات الاقتصاد الوطني حيث أن النشاط في مجمله شهد ركودا اقتصاديا (القطاع العام بصفة خاصة). من جهة وتوسع القطاع الخاص في هذا المجال من جهة أخرى.

2– أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع الخاص في المتغيرة (ENE) وهي الفائض الصافي للاستغلال، هذا الفرق ذو دلالة إحصائية مما يبين أن القطاع الخاص العامل في مجال الفندقة يساهم في الادخار الوطني بنسبة أكبر من مساهمة القطاع العام وهو ما يثبت فرضية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة (من حيث الاستغلال) من القطاع العام في هذا المجال.

3– تصنيف قطاعات الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين (قطاع عام و قطاع خاص) هذا التصنيف كان بجودة عالية تقدر ب 100 %.

الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (02) – قيم متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع الخاص

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBP	CIP	VAP	CFFP	RIP	ILPP	RSP	ENEP
1989	6636,5	1851,8	4784,7	114,7	4670,0	642,7	1196,0	2831,3
1990	9531,3	2929,2	6602,1	85,6	6516,5	762,5	1508,0	4246,0
1991	12083,1	2857,3	9225,8	337,7	8888,1	966,6	1668,5	6253,0
1992	17025,8	3939,0	13086,8	471,9	12614,9	1362,1	1637,6	9615,2
1993	20853,3	6119,5	14733,8	605,9	14127,9	1668,3	2269,5	10190,1
1994	26389,2	7697,8	18691,4	753,5	17937,9	2111,4	3600,9	12225,6
1995	34606,4	10553,1	24053,3	1258,0	22795,3	2669,2	4392,0	15734,1
1996	41352,7	12482,7	28870,0	1335,0	27535,0	3171,3	5053,7	19310,0
1997	47065,0	14395,5	32669,5	1790,6	30878,9	3568,3	6050,9	21259,7
1998	49447,4	14964,2	34483,2	1701,8	32781,4	3828,2	6528,1	22425,1
1999	53355,7	11174,1	42181,6	1282,2	40899,4	4157,7	7204,6	29537,1
2000	57994,8	15578,4	42416,4	2082,8	40333,6	4409,0	7413,5	28511,1
2001	59392,6	15844,4	43548,2	1417,4	42130,8	4630,9	8180,4	29319,5

المصدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999
www.ons.dz - 13-03-2004

جدول رقم (03) – قيم متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للقطاع العام

الوحدة مليون دينار جزائري

ANN	PBE	CIE	VAE	CFFE	RIE	ILPE	RSE	ENEE
1989	1016,9	176,2	840,7	152,0	688,7	164,2	443,4	81,1
1990	1342,0	278,3	1063,7	271,0	792,7	196,7	536,4	59,6
1991	1643,4	408,8	1234,6	185,3	1049,3	237,3	670,4	141,6
1992	1760,0	532,0	1228,0	194,7	1033,3	158,8	898,9	-24,4
1993	2441,1	752,0	1689,1	628,5	1060,6	135,5	1040,8	-115,7
1994	2933,1	952,0	1981,1	767,8	1213,3	192,7	1159,9	-139,3
1995	3752,6	1007,9	2744,7	897,0	1847,7	172,9	1500,2	174,6
1996	4455,5	1437,3	3018,2	1229,3	1788,9	222,7	1708,4	-142,2
1997	5186,1	1639,5	3546,6	1121,5	2425,1	303,1	1908,0	214,0
1998	6502,1	2189,8	4312,3	1418,0	2894,3	317,2	2279,2	297,9
1999	7097,3	2894,3	4203,0	2126,2	2076,8	321,4	2417,5	-662,1
2000	5726,2	3012,6	4513,6	1577,3	2936,3	340,8	2869,0	-273,5
2001	7999,3	3099,5	4899,8	2478,6	2421,2	362,3	2818,3	-759,4

المصدر : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999
www.ons.dz - 13-03-2004

شكل **1** : تطور النسب المئوية للإنتاج الخام من المجموع

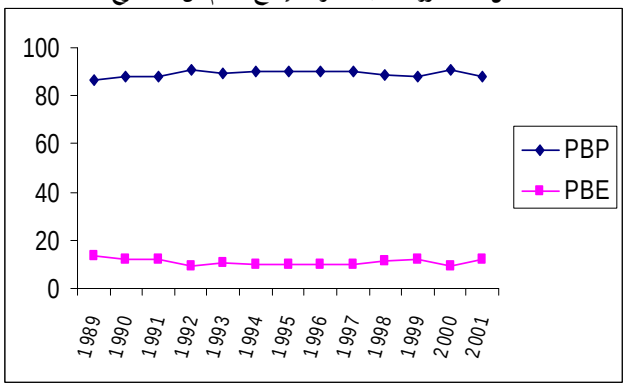

شكل **2** : تطور النسب المئوية للاستهلاك الوسيط من المجموع

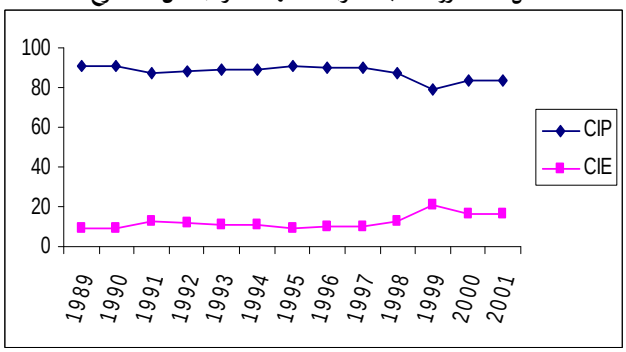

شكل **3** : تطور النسب المئوية للقيمة المضافة من المجموع

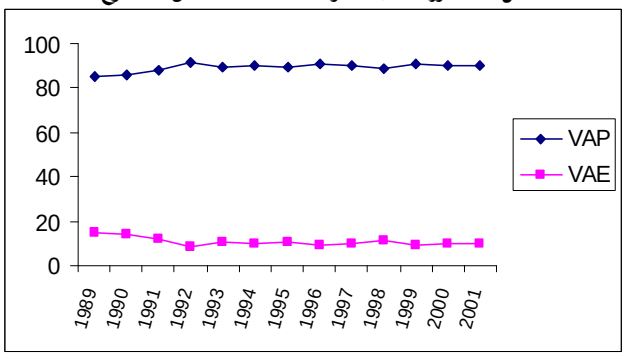

شكل **4** : تطور النسب المئوية لاستهلاك الأصول الثابتة من المجموع

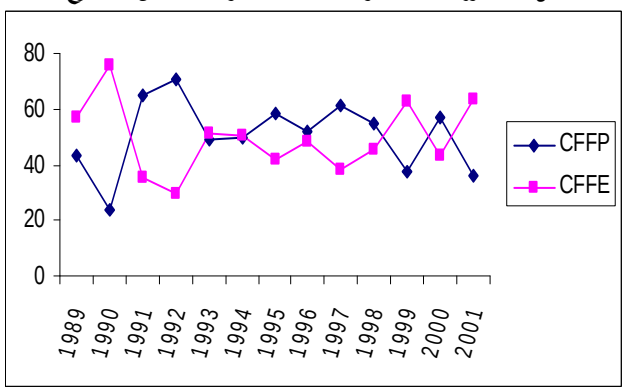

شكل **5** : تطور النسب المئوية للدخل الداخلي من المجموع

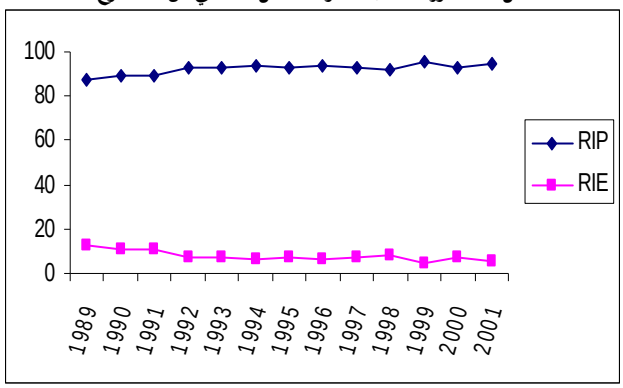

شكل **6** : تطور النسب المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج من المجموع

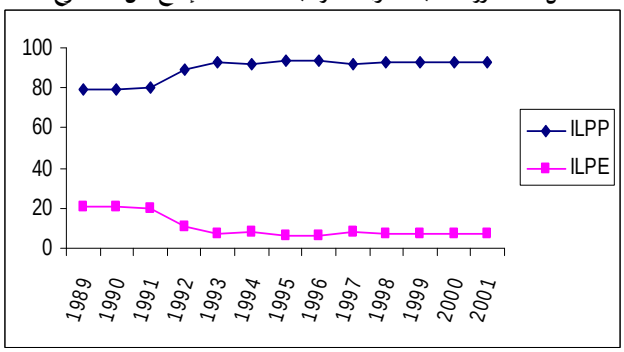

شكل **7** : تطور النسب المئوية لتعويضات الإجراء من المجموع

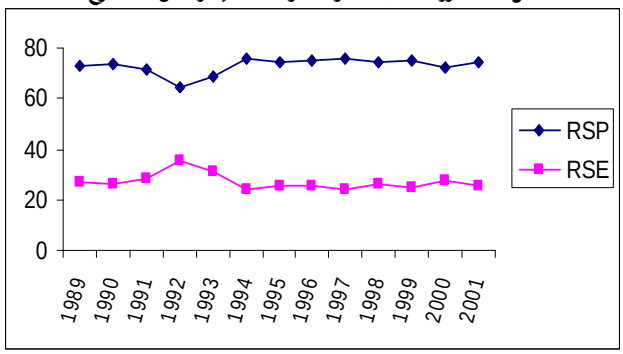

شكل **8** : تطور النسب المئوية للفائض الصافي لإستغلال من المجموع

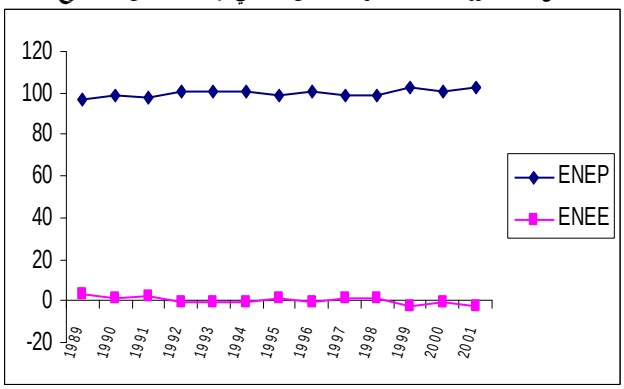

المراجع والإحالات المعتمدة :

[1]شعوبي م. ف.،النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 38

[2] نسبة العطالة (%) = (القيمة الذاتية / مجموع القيم الذاتية) * 100

[3] تستخدم هذه الإحصاءة لمعرفة مدى مساهمة مجموعة المتغيرات الكمية (مجتمعة) في تميز المتغيرة النوعية

[4]لمزيد من الإطلاع أنظر نفس المرجع السابق ص. ص. 45،46 ومعرفة كيفية حساب هذه المسافة والعلاقة بينها وبين كل من معامل التحديد R^2 و إحصاءة F-Fisher.

[5] نقول أن توزع قيم المشاهدات متجانس حول المتوسط الحسابي، إذا كان معامل الاختلاف أقل أو يساوي 15 %

[6]هاري كلجيان ولاس أوتس،"مقدمة في الاقتصاد القياسي"، ترجمة المرسي السيد حجازي و عبد القادر محمد عطية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص. ص. 252–255.

– قدي عبد المجيد وأقاسم قادة : المحاسبة الوطنية– نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية– ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

– رضوان عبد القادر: مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الأولى 1990.

- J. M. BOUROCHE & Gilbert SAPORTA : l'Analyse des données, 1° éd. P.U.F., Paris 1980.
- Jean DE LA GARDE : Initiation à l'analyse des données, 1° éd. Dunod, Paris 1983.
- Pierre DAGNELIE : Analyse statistique à plusieurs variables, éd. Les presses agronomiques de Gembloux, Belgique 19992.